عبارة "لم يروِ عن فلان" عند ابن سعد في الطبقات الكبرى

دراسة تأصيلية تطبيقية

د. موسى بن علي بن موسى الشاردي

أستاذ السنة وعلومها المساعد، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، الكلية الجامعية بالقنفذة،

جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

mamshardi@uqu.edu.sa

المستخلص:

يتناول هذا البحث عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) في كتابه **الطبقات الكبرى**، تأصيلًا ببيان دلالتها في اصطلاحه، وتطبيقًا على مجموعة من الرواة الذين أطلق عليهم هذه العبارة، وتتمثل مشكلة البحث في تباين فهمها: هل هي إخبارٌ بعدم الوقوف على رواية، أم حكمٌ نقدي يُبنى عليه نفي السماع أو الإدراك؟ ويهدف البحث إلى تحرير مراد ابن سعد منها، ثم تقويم مدى مطابقتها للواقع الحديثي، باتخاذ نفي الرواية عن علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– أنموذجًا تطبيقيًا.

وسار البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي، بحصر مواضع العبارة، وتحليل دلالتها في ضوء صنيعه، ثم تنزيلها على النموذج المختار مع سبر المرويات ومقارنة أقوال النقاد، وتوصَّل إلى أنَّ مراد ابن سعد هو نفي وجود رواية للراوي عن ذلك الشيخ في حدود ما وقف عليه، ولا تدل على نفي السماع أو الإدراك، ولا تُعد حكمًا نقديًّا مستقلًا في تقرير الاتصال والانقطاع، كما بيَّن التطبيق أنَّ إطلاقه لها يوافق الواقع في الجملة، وأنَّها قرينة لا يُعوَّل عليها استقلالًا، بل يُردُّ أمرها إلى الاستقراء.

الكلمات المفتاحية: ابن سعد، الطبقات الكبرى، نفي الرواية، لم يرو عن فلان، الرواية عن علي، التأصيل والتطبيق.

The Phrase "He Did Not Narrate from So-and-so" in Ibn Sa'd's Al-Tabaqat Al-Kubra

A Foundational and Applied Study

Dr. Mousa bin Ali bin Mousa Al-Shardi

Assistant Professor of Sunnah and its Sciences, Department of Sharia and Islamic Studies, Al-Qunfudah University College, Umm Al-Qura University, Makkah, Kingdom of Saudi Arabia

mamshardi@uqu.edu.sa

Abstract:

This research examines the phrase "did not narrate from so-and-so" by Ibn Sa'd (d. ٢٣٠ AH) in Al-Tabaqat al-Kubra. The core problem is its interpretation: does it merely report the absence of a known narration, or is it a critical judgment negating direct hearing or meeting? The study clarifies Ibn Sa'd's intent and evaluates its accuracy in Hadith methodology, using negated narrations from Ali bin Abi Talib as a model.

Employing inductive, analytical, and critical methods, the findings conclude that Ibn Sa'd only intended to deny finding a narration within his personal knowledge. This phrase neither negates hearing or meeting, nor serves as an independent rule for determining chain continuity. Applied analysis reveals his usage generally aligns with reality, serving as a contextual clue that requires further inductive research rather than independent proof.

Keywords: Ibn Sa'd; Al-Tabaqat al-Kubra; Negation of Narration; Did not narrate from; Narration from Ali; Theory and Application.

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد: فإنَّ كتبَ الطبقات من أهم مصادر علم الرجال، لما يترتب على معرفتها من تمييز الرواة، وضبط طبقاتهم، ومعرفة إمكان الرواية وعدمها، والكشف عن التدليس والانقطاع، وغير ذلك من القضايا النقدية.

ويعدُّ كتاب الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) من أمهات المصنفات في هذا الفن؛ لما امتاز به من السبق الزمني، وسعة المادة، وحسن الترتيب، واعتماد كثيرٍ من أهل العلم عليه في معرفة طبقات الرواة وأحوالهم.

غير أنَّ المتأمل في كتاب ابن سعد يلحظ ورود عبارة جاءت في سياق تبويباته وتقسيمه للطبقات – وهو الموضع الذي يترتب عليه الأثر الأوسع من حيث شمول الوصف لجماعات من الرواة– مع ورودها أيضًا في أثناء التراجم الفردية، وهي قوله في عدد من الرواة: "لم يرو عن فلان"، وهذه العبارة تتجاذبها احتمالات دلالية؛ فقد يُفهم منها نفي وجود الرواية أصلًا، أو نفي السماع والإدراك، مما يجعل تحرير مراد ابن سعد منها ضرورةً منهجية، قبل البناء عليها في مقام النقد الحديثي.

وتزداد أهمية هذه القضية عند ملاحظة أنَّ ابن سعد قد نفى رواية جماعة من الرواة عن بعض الشيوخ، مع أنَّ في أولئك الرواة من وُجدت له رواياتٌ عن ذلك الشيخ في دواوين السنة، أو نصَّ غيرُه من أهل العلم على روايته عنه أو سماعه منه، مما يثير إشكالًا علميًّا ظاهرًا عند التطبيق والاستقراء، ويستدعي تحرير دلالة العبارة أولًا، ثم تقويم مدى مطابقتها للواقع الحديثي، من خلال دراسة قائمة على الجمع والتتبع والمقارنة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتناول عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد، من خلال تحرير المراد من عبارته أولًا، ثم تطبيقها على نموذج عملي، هو نفي الرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ؛ وذلك بحصر الرواة الذين قال عنهم في الطبقات الكبرى: "لم يرووا عن علي"، ثم تتبع مروياتهم عنه في دواوين السنة وأقوال أهل العلم في روايتهم عنه، ودراسة ذلك دراسة حديثية؛ بقصد تقويم مدى مطابقة نفي ابن سعد للواقع الاستقرائي للروايات.

أهمية الموضوع:

تتضح أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١. مكانة ابن سعد العلمية العالية، وسعة علمه واطلاعه، مما يكسب عباراته أهمية بالغة.

٢. أهمية كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد، بوصفه مصدرًا أصيلًا للتراجم والطبقات، وكونه يشتمل على عبارات اصطلاحية تتجاذبها احتمالات دلالية مما يستدعي تحريرها وبيان مراده منها.

٣. إبراز قيمة الجانب التطبيقي في تقويم العبارات الاصطلاحية عند المتقدمين.

٤. الإسهام في الكشف عن حدود الاعتماد على عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان" في ميزان النقد الحديثي.

أسباب اختيار الموضوع:

١. ورود عبارة "لم يرو عن فلان" في كتاب الطبقات الكبرى، ولا سيما في سياق التبويبات التي يندرج تحتها عدد من الرواة مع غياب التحرير العلمي لمراده منها.

٢. ملاحظة وجود روايات لبعض من نفى ابن سعد روايتهم عن بعض الشيوخ، أو تنصيص بعض أهل العلم على روايتهم عنهم، مما يثير إشكالًا تطبيقيًّا يحتاج إلى دراسة.

٣. الحاجة إلى تقويم هذه العبارة بعد تحرير دلالتها بعرضها على ميزان النقد الحديثي، لمعرفة مدى دقتها وحدود الاستفادة منها.

٤. عدم الوقوف –في حدود الاطلاع– على دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة.

مشكلة البحث:

تتمثَّل مشكلة البحث في إطلاق ابن سعد في كتابه **الطبقات الكبرى** عبارة "**لم يرو عن فلان**" على جماعات من الرواة، ولا سيما في سياق التبويبات وتقسيم الطبقات، مع عدم تحرير دلالتها تحريرًا علميًّا؛ فهل هي إخبارٌ بعدم الوقوف على رواية، أم حكمٌ نقدي يُبنى عليه نفي السماع أو الإدراك؟ كما يثير تنزيلها على الواقع الاستقرائي إشكالًا في بعض المواضع؛ لوجود روايات لبعض من نُفيت روايتهم، أو لتنصيص عدد من

العلماء على روايتهم عمن نُفيت روايتهم عنه، مما يستدعي بحث دلالتها، وتقويم مدى مطابقتها للواقع الحديثي، وضبط حدود الإفادة منها في الصناعة الحديثية.

أسئلة البحث:

١. ما دلالة عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد في كتابه الطبقات الكبرى؟
٢. إلى أي مدى يطابق نفي ابن سعد للرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ الواقعَ الحديثي عند الاستقراء والتتبع؟
٣. ما حدود الاستفادة من عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان" في الصناعة الحديثية؟

أهداف البحث:

١. تحرير دلالة عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد في الطبقات الكبرى، من خلال استقراء مواضع استعمالها، وتحليلها في ضوء صنيع ابن سعد.
٢. تقويم مدى مطابقة عبارة ابن سعد للواقع الحديثي من خلال تنزيلها على نموذج تطبيقي، هو نفي الرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ.
٣. بيان حدود الإفادة من عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان" في الصناعة الحديثية.

الدراسات السابقة:

لم أقف -بعد البحث في قوائم البحوث العلمية، الورقية والإلكترونية المتاحة-، على بحوث أو رسائل تطرقت لهذا الموضوع، وإنَّما توجد دراسات تناولت منهج ابن سعد في كتابه الطبقات الكبرى بشكل عام، ومن أبرز هذه الدراسات:

١. ابن سعد ومنهجه في كتابه التاريخ، رسالة ماجستير، للباحث زيد صالح أبو الحاج، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ.
٢. منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى، أطروحة دكتوراه، للباحث محمد بن أحمد الأزوري، جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.

٣. ابن سعد منهجه وموارده في الطبقات الكبرى، وأصله أطروحة دكتوراه، للباحث محمد السامرائي، ١٤٢٨هـ.

وقد أفادت هذه الدراسات في إبراز الإطار العام لمنهج ابن سعد في التصنيف والنقد، غير أنَّها لم تتعرض لدلالة عبارة "لم يرو عن فلان" ولا لتطبيقاتها الحديثية، ولم تبحث مدى انطباق هذا النفي على الواقع عند الاستقراء والتتبع، وهو ما يتناوله هذا البحث بالدراسة تأصيلًا وتطبيقًا.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة من حيث تحرير دلالة عبارة "لم يرو عن فلان" وبيان مراد ابن سعد منها، على استعمالات هذه العبارة في كتاب الطبقات الكبرى، سواء وردت في سياق التبويبات أو في أثناء التراجم، وسواء كانت في نفي الرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ أو عن غيره، وذلك بتحليلها في ضوء صنيع ابن سعد وطرائق تعبيره، قبل تنزيلها على الواقع الحديثي وتقويم مدى مطابقتها له.

أما من حيث التطبيق؛ فتقتصر الدراسة على الرواة الذين قال عنهم ابن سعد في كتابه الطبقات الكبرى: "لم يرووا عن علي بن أبي طالب ﷺ"، مع وجود روايات لهم عنه في دواوين السنة، أو مع تنصيص بعض أهل العلم على روايتهم عنه، ولا تتناول الدراسة الرواة الذين لم يُعثر لهم على رواية عنه أصلًا؛ إذ إنَّ المقصود من التطبيق تقويم مدى مطابقة وصف ابن سعد للواقع الحديثي، ولا يتحقق ذلك إلا فيمن وُجدت له رواية تخالف ظاهر هذا الوصف.

خطة البحث:

جاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلته، وأسئلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطته، ومنهجه، وإجراءاته.

التمهيد: التعريف بابن سعد ومفهوم الطبقة لغة واصطلاحًا، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن سعد.

المطلب الثاني: الطبقة لغة واصطلاحًا.

المبحث الأول: المنهج العام لابن سعد في ترتيب الطبقات، ومعيار الاشتراك في الشيوخ:

المطلب الأول: التعريف بكتاب الطبقات الكبرى وبيان منهجه العام في ترتيب الطبقات.

المطلب الثاني: معيار الاشتراك في الشيوخ وأثره في تقسيم الطبقة الواحدة.

المبحث الثاني: دلالة عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد في الطبقات الكبرى، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صيغ العبارة واحتمالاتها الدلالية، ومسالك العلماء في التعامل مع العبارة.

المطلب الثاني: الدلالة الراجحة، وقرائنها.

المبحث الثالث: تقويم عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان" ضابطه وتطبيقاته.

المطلب الأول: ضابط تقويم عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان".

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لعبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد –نفي الرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ أنموذجًا–.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

سار هذا البحث على المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي؛ وذلك باستقراء موارد استعمال ابن سعد لعبارة "لم يرو عن فلان" في كتابه الطبقات الكبرى، وتحليل دلالتها عنده، ثم تنزيلها على نموذج تطبيقي؛ بقصد تقويم مدى مطابقتها للواقع الحديثي، مع الإفادة من أقوال أئمة هذا الشأن، والترجيح المبني على القرائن الحديثية.

إجراءات البحث:

سار البحث وفق الخطوات التالية:

أولًا: استقراء موارد استعمال ابن سعد لعبارة "لم يرو عن فلان" في الطبقات الكبرى، سواء في سياق التبويبات أو في أثناء التراجم الفردية، ثم تحليلها في سياقاتها المختلفة والنظر في دلالتها في ضوء صنيعه في الكتاب، مع

تتبع تصرفات العلماء في التعامل مع عبارته؛ بقصد تحرير دلالتها وبيان المراد منها.

ثانيًا: اتخاذ نفي الرواية عن علي ﷺ أنموذجًا تطبيقيًّا، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

١. جمع الرواة الذين قال عنهم ابن سعد: "لم يرووا عن علي"، ثم حصر من وُجدت لهم روايات عنه في دواوين السنة، أو نصَّ بعض أهل العلم على روايتهم عنه؛ لتحديد عيِّنة الدراسة التطبيقية.

٢. ترتيب الرواة بحسب ورودهم في الكتاب، وترقيمهم تسلسليًّا.

٣. تصدير ترجمة كل راوٍ بنص عبارة ابن سعد الواردة في التبويب، ثم الإحالة إليها عند دراسة بقية الرواة المذكورين في السياق نفسه.

٤. ترجمة كل راوٍ ترجمة مختصرة، بالاعتماد على تقريب التهذيب إن كان من رجال الكتب الستة، وإلا فبالرجوع إلى المصادر المعتمدة في كتب الرجال.

٥. تتبع أقوال أهل العلم في شأن رواية الراوي عن علي ﷺ، مع الإشارة إلى من وافق عبارة ابن سعد، ومن خالفها عند وجود ذلك.

٦. جمع مرويات الراوي عن علي ﷺ الواردة في دواوين السنة، وبيان مواضعها في الحواشي، وانتقاء أصحها، ودراسة أسانيدها دراسة حديثية مفصلة خارج متن البحث.

٧. إثبات خلاصة الحكم على الرواية في متن البحث معضَّدَةً بأقوال العلماء -إن وُجدت- والاقتصار على ذكر الرواة المؤثِّرين في الحكم قبولًا أو ردًّا دون استيعاب جميع رجال الإسناد؛ التزامًا بطبيعة البحث وحدوده، ثم بيان خلاصة ما يتعلق بروايته عن علي ﷺ.

٨. الاقتصار في التخريج على ذكر رقم الحديث، وقد يُضاف التبويب عند الحاجة.

٩. بيان غريب الحديث بالرجوع إلى كتب غريب الحديث وكتب اللغة.

التمهيد

التعريف بابن سعد ومفهوم الطبقة لغة واصطلاحًا

المطلب الأول: التعريف بابن سعد.

هو الإمام الحافظ المؤرخ المحدِّث محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله (ت ٢٣٠هـ)، وُلد بالبصرة سنة ثمان وستين ومائة، وكتب للواقدي وصحبه زمانًا وروى عنه، فعُرف بكاتب الواقدي، وكان كثير العلم، كثير الحديث(١)، موصوفًا بالعدالة والصدق والتحري في الرواية.

قال أبو حاتم: "يصدق"(٢)، وقال الخطيب: "كان من أهل الفضل والعلم، وهو عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه؛ فإنه يتحرَّى في كثير من رواياته"(٣)، وقال الذهبي: "الحافظ العلامة الحُجَّة... كان من أوعية العلم، ومن نظر في الطبقات خضع لعلمه"(٤).

وتوفي ببغداد سنة ثلاثين ومائتين، وله اثنتان وستون سنة(٥).

المطلب الثاني: الطبقة لغة واصطلاحًا.

الطبقة في اللغة: مأخوذ من مادة (طبق)، والطبق: هم الجماعة من الناس، والأمة بعد الأمة، وطبقات الناس مراتبهم، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد، والطبقة تطلق على الجماعة المتشابهة أو المتقاربة في الوصف(٦).

وفي الاصطلاح: جماعة من الرواة تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد وحده، وذلك بأن يشتركوا

---

(١) انظر: الطبقات لابن سعد (٧/ ٢٥٨).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٦٢).

(٣) تاريخ بغداد (٣/٢٦٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/٦٦٤).

(٥) انظر: الطبقات لابن سعد (٧/ ٢٥٨).

(٦) انظر: مقاييس اللغة (٣/٤٣٩-٤٤٠)، والصحاح (٤/١٥١٢)، ولسان العرب (١٠/٢١٠)، وتدريب الراوي (٢/ ٩٠٩).

في الشيوخ، أو يقارب شيوخ بعضهم شيوخ بعض(٧).

وكتب الطبقات: هي التي تعنى بذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم، مرتبة طبقة بعد طبقة، وعصرًا بعد عصر، إلى زمن المؤلف(٨).

(٧) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٩٠٩).

(٨) انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٣٨).

المبحث الأول

المنهج العام لابن سعد في ترتيب الطبقات، ومعيار الاشتراك في الشيوخ

المطلب الأول: التعريف بكتاب الطبقات الكبرى وبيان منهجه العام في ترتيب الطبقات.

كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد -ويسمى أيضًا: الطبقات الكبير-: من أوسع المصنفات في هذا الفن، ذكر فيه ابن سعد الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم، ورتبهم طبقة بعد طبقة إلى عصره.

ويمكن تقسيم الكتاب -من حيث الجملة- إلى ثلاثة أقسام(٩):

١. السيرة النبوية.

وقد افتتح بها كتابه، فذكر فيها الأخبار من آدم عليه السلام إلى النبي ﷺ، ثم أورد أخباره وشمائله ومغازيه إلى وفاته ﷺ(١٠).

٢. طبقات الصحابة:

وقد جعلهم في خمس طبقات بحسب السبق في الإسلام والفضل، على النحو الآتي:

الأولى: الذين شهدوا بدرًا من المهاجرين والأنصار.

الثانية: الذين أسلموا قديمًا ولم يشهدوا بدرًا، ومن شهدوا أحدًا.

الثالثة: الذين أسلموا بعد أحد وقبل فتح مكة.

الرابعة: مسلمة الفتح ومن أسلم بعده.

الخامسة: من توفي رسول الله ﷺ وهم حدثاء الأسنان كالحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وعبدالله بن عباس.

ثم رتب تراجم كل طبقة على الأنساب، فبدأ برهط رسول الله ﷺ من بني هاشم، ثم سائر فروع قريش،

(٩) انظر: علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع (ص٦٩ – ٧٦).

(١٠) انظر: الإمام ابن سعد ومنهجه في الجرح والتعديل من خلال كتابه "الطبقات الكبرى"، لسمر يعن الله القحطاني، جامعة الأزهر، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد: ٣٦، (ص ٤٧٥).

وهكذا سائر القبائل من العدنانية ثم القحطانية(١١).

٣. طبقات من بعد الصحابة من التابعين ومن بعدهم إلى عصره:

وقسَّمهم بحسب الأمصار، فجعل لأهل المدينة سبع طبقات، ولمكة خمس طبقات، وللكوفة تسع طبقات، وللبصرة ثمان طبقات، وسار على هذا المنوال في سائر الأمصار، فرتَّب تراجمهم طبقةً بعد طبقة في كل بلد، مع العناية بذكر الشيوخ والتلاميذ، والتنبيه على أماكن اللقيا، على نحو يتيح الإفادة من هذا الترتيب في دراسة الاتصال والانقطاع في الأسانيد(١٢).

لكن التمييز بين طبقات التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم في طبقات ابن سعد ليس على نسقٍ واحدٍ ظاهر، بل يحتاج إلى دربة واسعة بعلم الرجال؛ إذ يسردهم بتعاقب طبقاتهم دون فصلٍ صريح كما فعل في طبقات الصحابة، كما أنه يقدِّم لتراجم علماء كل بلد بذكر من نزل ذلك البلد من الصحابة ممن سبق أن ترجم لهم، ثم يعيد تراجمهم مختصرة(١٣).

المطلب الثاني: معيار الاشتراك في الشيوخ وأثره في تقسيم الطبقة الواحدة.

أساس تقسيم طبقات الصحابة عند ابن سعد قائم على اعتبار السابقة في الإسلام والفضل –كما تقدم–، أما طبقات التابعين ومن بعدهم فمبنية على اعتبار اللقيا؛ فإنه بعد أن قسَّمهم بحسب الأمصار جعل الطبقة الأولى من التابعين في كل مِصر هم كبارهم الذين رووا عن كبار الصحابة، وأما من اقتصرت روايتهم على صغار الصحابة ولم يدركوا كبارهم لعدم لحوقهم بهم، فيجعلهم في طبقات تالية تبعًا لاختلاف مرتبة من لَقُوا من الصحابة، وكذلك في طبقات أتباع التابعين؛ فمن روى عن كبار التابعين جُعل في الطبقة

(١١) انظر: تدريب الراوي (٦٨١/٢)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص ١٨٣)، ومنهج كتابة التاريخ الإسلامي (٤٠٩-٤١٠).

(١٢) انظر: علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع (ص٦٩ – ٧٦)، وابن سعد منهجه وموارده للسامرائي (ص ١٩٧).

(١٣) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص ١٨٣).

الأولى من كبار أتباعهم(١٤).

وهذا هو المعيار العام الذي يُبنى عليه توزيع الطبقات، غير أنَّ ثمَّ ملحظًا أدق لم يُلتفت إليه في الغالب، وهو أنَّ ابن سعد لا يكتفي بهذا التقسيم العام، بل يعمد داخل الطبقة الواحدة إلى تقسيم أفرادها بحسب مقدار اشتراكهم في الرواية عن أولئك الشيوخ؛ فيجعل من روى عن جماعة منهم في تبويب، ومن اقتصر على بعضهم في تبويب آخر، مع بقائهم جميعًا في الطبقة نفسها.

فمثلًا: عند ذكر طبقات التابعين بالكوفة قسَّمهم إلى تسع طبقات، وجعل **الطبقة الأولى** منها على عدة تبويبات؛ فصدَّرها بقوله: "**الطبقة الأولى من أهل الكوفة بعد أصحاب رسول الله ﷺ، ممن روى عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وغيرهم**"(١٥).

ثم قال: "**ومن هذه الطبقة ممن روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ولم يرو عن علي بن أبي طالب**"(١٦)، —ويلاحظ هنا استعماله صيغة النفي "ولم يرو"—

ثم قال: "**ومن هذه الطبقة ممن روى عن عمر بن الخطاب ولم يرو عن علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود**"(١٧).

وهكذا على هذا النحو، وقد تخللت هذه التبويبات تبويبات أخرى خلت من عبارات النفي، واقْتَصَرَتْ على بيان من روى عن بعض أولئك الصحابة، دون نفي الرواية عن غيرهم.

ويتبيَّن من ذلك أنَّ التقسيم هنا تقسيمٌ تنظيميٌّ داخل الطبقة الواحدة، يراد به بيان مراتب الاشتراك في الشيوخ، لا إنشاء طبقات جديدة.

---

(١٤) انظر: المصدر السابق (ص ١٨٤).
(١٥) الطبقات لابن سعد (١٣١/٦).
(١٦) المصدر السابق (١٧٢/٦).
(١٧) المصدر السابق (١٨١/٦).

ومن هنا يبرز السؤال: هل معيار هذا الاشتراك هو وجود الرواية عن الشيخ، أم تحقق الإدراك والسماع منه؟ وبعبارة أدق: ما دلالة عبارة النفي "لم يرو" في اصطلاح ابن سعد، هل يقصد بها نفي وجود رواية، أم نفي السماع والإدراك، ثم ما مدى دقة هذه العبارة عند الاستقراء والتتبع؟

المبحث الثاني

دلالة عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد في الطبقات الكبرى

المطلب الأول: صيغ العبارة واحتمالاتها الدلالية، ومسالك العلماء في تعامل مع العبارة.

أولًا: صيغ العبارة والاحتمالات الدلالية:

تنوَّعت صيغ نفي الرواية عند ابن سعد، ومن أبرزها(١٨): قوله: "لم يرو عن فلان"، "لم يرو عن فلان شيئًا"، "أدرك فلانًا ولم يرو عنه شيئًا"، "لم يرو عن فلان شيئًا ولم يدركه"، كما أنه قد يجعل الراوي في طبقة "ممن روى عن فلان"، ثم ينص في ترجمته على نفي السماع منه.

وهذه الصيغ بأنواعها وردت في سياقين في الطبقات، في أثناء التراجم الفردية، وفي سياق التبويبات وتقسيم الطبقات، والموضع الثاني هو الذي يترتب عليه الأثر الأوسع، لأنه وصف يشمل كل من ترجم لهم داخل ذلك التبويب، وتتأكد الحاجة إلى تفسيرها، لأنه من المعلوم أنَّ لمعرفة طبقات الصحابة والتابعين ومن بعدهم علاقة بنقد الأسانيد، فهي وسيلة لمعرفة الإرسال والانقطاع والعضل والتدليس(١٩)، غير أنَّ هذه العبارة تتجاذبها دلالتان:

الأولى: نفي السماع أو الإدراك، أي أنه يقصد بنفي الرواية عدم حصول السماع أو الإدراك مما يعني عدم صحة الرواية إن كان ثمة رواية.

الثانية: عدم وجود رواية مطلقًا، أي أنه يقصد بنفي الرواية عدم وجود رواية لذلك الراوي عمن نفيت روايته عنه.

ثانيًا: مسالك العلماء في التعامل مع العبارة:

تباين صنيع العلماء في التعامل مع عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان"، ويمكن حصره في ثلاثة مسالك:

المسلك الأول: إيرادها مع ذكر ما يخالفها دون تعقيب.

---

(١٨) انظر مثلًا: الطبقات لابن سعد (١٧٢/٦)، (١٣٤/٦)، (٩٣/٧)، (٢٠٣/٥).

(١٩) انظر: فتح المغيث (٣٨٨/٤-٣٨٩).

وهو أن يذكر العالم وجود رواية منسوبة للراوي عن الشيخ، ثم ينقل قول ابن سعد في نفيها، دون أن يتعرض للجمع أو الترجيح.

ومن أمثلته صنيع ابن عساكر؛ حيث ترجم لأحد الرواة وذكر أنه روى عن جماعة من الصحابة منهم علي ﷺ، ثم ذكر أنَّ ابن سعد عدَّه فيمن لم يرو عن علي ﷺ، دون مناقشة لهذه القضية(٢٠)، مما يدل على أنَّه لم يجعل عبارة ابن سعد حاكمة في المسألة.

المسلك الثاني: الاحتجاج بها على نفي السماع أو الإدراك

وفي هذا المسلك تُفهم العبارة على أنها ذات دلالة نقدية، فيُجعل نفي الرواية دالًّا على عدم السماع أو الإدراك، ومن ثم يُبنى عليها الحكم بعدم ثبوت الرواية.

ومن أمثلته احتجاج مغلطاي بقول ابن سعد في ردِّ رواية ذُكرت للراوي عن علي ﷺ، فإنَّه لمَّا ترجم المزي لأحد الرواة وذكر أنَّه روى عن علي ﷺ وأشار إلى بعض رواياته عنه(٢١)، انتقده مغلطاي محتجًّا بعبارة ابن سعد(٢٢)، فدل ذلك على حمله لها على معنى نقدي يتصل بعدم الإدراك أو عدم السماع بما يقتضي عنده عدم ثبوت الرواية.

المسلك الثالث: ردُّها بمجرد وجود رواية.

وهو أن يُفهم قول ابن سعد على أنَّه نفي لوجود الرواية مطلقًا، فيُجعل مجرد وجود رواية منسوبة للراوي عن الشيخ معارضًا لإطلاقه، دون توقف على ثبوت تلك الرواية.

ومن أمثلته صنيع ابن حجر في تعقبه ابن سعد في إدخال بعض من ترجم لهم فيمن "لم يرو"، حيث عدَّ وجود رواية منسوبة إليهم كافيًا في ردِّ هذا الإطلاق.

وبيان ذلك، أنَّ ابن سعد بوَّب بقوله " **تسمية النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ وروين**

(٢٠) انظر: تاريخ دمشق (٤٠٦/٤٦، ٤١١).
(٢١) انظر: تهذيب الكمال (١٢٦/٢٧).
(٢٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٥/١١).

عن أزواجه وغيرهن"(٢٣)، وذكر فيهنَّ عائشة بنت قدامة بن مضعون -رضي الله عنها- فلمَّا ترجم لها ابن حجر في الإصابة(٢٤)، أشار إلى وجود روايات لها عن النبي ﷺ، أخرجها أحمد(٢٥) وغيره، من طريق عبدالرحمن بن عثمان بن إبراهيم، عن أبيه، عن أمه عائشة بنت مضعون، عن النبي ﷺ، ولم يتعرض لتصحيح هذه الروايات ولا لتضعيفها في هذا السياق، غير أنَّه عدَّ مجرد وجودها معارضًا لقول ابن سعد، فقال: "وهو يردُّ على ابن سعد في ذكره لها فيمن لم يرو عن النبي ﷺ"اهـ.

مع أنَّ هذه الروايات مدارها على عبد الرحمن بن عثمان، عن أبيه، عن عائشة بنت مضعون، وهو إسناد ضعيف(٢٦)؛ فعبد الرحمن وأبوه ضعيفان، وقد نقل ابن حجر نفسه عن أبي حاتم تضعيف عبدالرحمن بن عثمان، وحكم على روايته عن أبيه بالنكارة، وقال: "ضعيف الحديث، يهولني كثرة ما يسند"(٢٧)، إلا أنَّ ذلك لم يمنع من عدِّ هذه الرواية معارضة لإطلاق ابن سعد.

فدلَّ ذلك على أنَّ هذا المسلك يجعل عبارة ابن سعد نفيًا لوجود الرواية، لا حكمًا بعدم ثبوتها.

المطلب الثاني: الدلالة الراجحة وقرائنها.

أولًا: الدلالة الراجحة:

بعد استقراء صيغ العبارة وسياقاتها، والنظر في تصرفات ابن سعد في كتابه، يتبيَّن أنَّ مراده بعبارة "لم يرو عن فلان" هو نفي وجود رواية للراوي عن ذلك الشيخ، لا نفي السماع، ولا نفي الإدراك، ولا الحكم على صحة الرواية أو ضعفها.

وهذه الدلالة مطَّردة في استعماله، سواء وردت العبارة في سياق التبويبات والتقسيم الطبقي، أم في

(٢٣) انظر: الطبقات لابن سعد (٣٣٧/٨، ٣٤٢).
(٢٤) انظر: القسم الأول من الإصابة (٣٦/١٤).
(٢٥) انظر: مسند أحمد (ح ٢٧٦٥١).
(٢٦) انظر: مجمع الزوائد (٣٨/٦).
(٢٧) انظر ترجمة عبد الرحمن وأبيه في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٦/٥)، (١٤٤/٦)، ولسان الميزان (٤٢٢/٣)، (٣٧٣/٥)، وتعجيل المنفعة (ص ٨٠٥، ٨٦١).

أثناء التراجم الفردية؛ إذ لا يظهر من صنيعه ما يدل على اختلاف المراد باختلاف السياق، بل العبارة واحدة، ودلالتها واحدة، والسياق لا يُنشئ معنى جديدًا، وإنَّما يزيده بيانًا أو إجمالًا.

ثانيًا: القرائن الموصلة إلى هذه الدلالة:

١) التفريق في الاستعمال بين نفي الرواية ونفي السماع ونفي الإدراك.

يُفرِّق ابن سعد في عباراته بين نفي الرواية ونفي السماع ونفي الإدراك تفريقًا ظاهرًا، فيقول: "لم يدرك فلانًا"، و"لم يسمع منه"، و"لم يرو عنه"، ويستعمل كل لفظ في موضعه.

ومن الشواهد على ذلك، صنيعه في ترجمة سُويد بن غَفَلَة، إذ جعله في طبقة "ممن روى عن عثمان.."، ثم قال في ترجمته: "ولم يسمع منه شيئًا"(٢٨).

ولمَّا كان يذكر أنه ممن روى عن عثمان، ثم ينص على عدم السماع منه؛ دل ذلك على أنَّ قوله: "ممن روى" يعني وجود رواية منسوبة إليه، من غير تعرض لصحتها أو اتصالها، وأنَّ نفي السماع إذا أراده عبَّر عنه صراحة.

وبناء على هذا، فإنَّ قوله: "لم يرو عن فلان" يعني نفي وجود الرواية أصلًا، لا نفي السماع أو الإدراك.

٢) نفي الرواية مع إثبات الإدراك أو الملازمة.

قد ينفي رواية الراوي عن شيخ معين مع تصريحه بإثبات الإدراك، كقوله: "أدرك فلانًا ولم يرو عنه شيئًا"، وهو نص ظاهر في أنَّ المراد نفي وجود رواية عنه، لا نفي السماع أو الإدراك.

بل قد ينفي الرواية، مع تصريحه بكثرة ملازمة الراوي لذلك الشيخ، أو كونه من أصحابه، مما يدل على أنَّ النفي لا يرجع إلى عدم اللقاء، وإنَّما إلى عدم وقوفه على روايةٍ منسوبة إليه عنده.

ومن ذلك صنيعه في ترجمة مالك الأشتر؛ إذ نفى روايته عن علي، مع إثباته ملازمته له، وهو مما

(٢٨) انظر: الطبقات لابن سعد (٦/١٣١-١٣٣).

يقوي حمل النفي على عدم وجود رواية(٢٩).

٣) اقتران العبارة بلفظة "شيئًا" أحيانًا.

كقوله: "لم يرو عنه شيئًا"(٣٠)، ولفظة "شيئًا" ظاهرة في نفي الوجود مطلقًا، ولا يستقيم حملها على نفي الصحة أو نفي السماع إلا بتكلف.

٤) عدم إيراد شيء من مرويات الراوي عن الشيخ عند إطلاق هذه العبارة.

يُلاحظ باستقراء تصرّف ابن سعد في كتابه أنَّه إذا نفى رواية راوٍ عن شيخٍ معيَّن بقوله: "لم يرو عن فلان"، لم يورد في ترجمته رواية واحدة عنه، ولم يشر إلى وجود شيء من مروياته عنه.

بخلاف ما إذا وُجدت رواية مع عدم تحقق السماع أو الإدراك، فإنَّه يوردها ثم يبيّن وجه الانقطاع أو الضعف، أو يصرّح بنفي السماع أو الإدراك، كما صنع في ترجمة حُميد بن عبدالرحمن بن عوف؛ إذ أورد بعض رواياته عن عمر وعثمان، ثم قال: "لم ير عمر ولم يسمع منه شيئًا"(٣١)، وعلَّل ذلك بقرائن زمنية وتاريخية.

وقد يكتفي ابن سعد -أحيانًا- عند نفي الإدراك أو السماع، بمجرد تقرير عدم حصوله، دون أن يذكر رواياتٍ للمترجم له، إلَّا أنَّه باستقراء مواضع إطلاقه عبارة "لم يرو عن فلان"، لم يورد -مع هذه العبارة- روايةً واحدة لذلك الراوي عن ذلك الشيخ، ولا أشار إلى وجود شيء من مروياته عنه ثم تعقَّبها بنقد أو تضعيف.

فدلَّ اختلاف صنيعه في الموضعين على أنَّ نفيه الرواية ليس حكمًا على اتصالها أو ضعفها، بل إخبارٌ بعدم وجود روايةٍ للمترجم له عن ذلك الشيخ؛ إذ لو وقف على شيء من ذلك لجرى على عادته في إيرادها ثم بيان حالها.

---

(٢٩) انظر: المبحث الثالث، الراوي السادس.

(٣٠) انظر: الطبقات لابن سعد (٦/١٣٤).

(٣١) انظر: المصدر السابق (٥/١١٨).

وبناءً على ما تقدَّم؛ فإنَّ عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد لا تُعدُّ حكمًا نقديًّا مستقلًّا يُبنى عليه تقرير الاتصال أو الانقطاع، وإنَّما هي إخبارٌ عن عدم وقوفه على روايةٍ لذلك الراوي عن ذلك الشيخ.

أمَّا مدى مطابقة هذا الإخبار للواقع الحديثي، فلا يُعرف إلا بعرضه على الاستقراء والتطبيق، ومحله في المبحث التالي.

المبحث الثالث

تقويم عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان" ضابطه وتطبيقاته

تمهيد:

لمَّا تبيَّن من خلال التحرير السابق أنَّ عبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد يُراد بها نفي وجود رواية عن ذلك الشيخ، لا الحكم على صحتها أو نفي السماع والإدراك؛ وأنَّ تحرير دلالتها لا يكفي وحده في تقويمها؛ كان من اللازم ردُّ هذه العبارة إلى التطبيق والاستقراء، للنظر في مدى انضباطها ومطابقتها للواقع الحديثي.

واتُّخذ نفي الرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ أنموذجًا تطبيقيًا؛ لكونه أول موضع يرد فيه هذا النفي في الكتاب، ولتكراره في مواضع متعددة منه، مع اشتماله على عددٍ وافر من الرواة، مما يجعله أنموذجًا مناسبًا لتقويم مدى دقة هذه العبارة في ضوء التطبيق.

وبعد استقراء موارد هذا النفي في الكتاب، تبيَّن أنَّ عدد الرواة الذين قال عنهم ابن سعد: "لم يرووا عن علي ﷺ" يبلغ (تسعةً وثلاثين) راويًا، انقسموا —من حيث وجود الرواية أو التنصيص عليها في دواوين السنة وكتب الرجال— إلى قسمين:

القسم الأول: (ثمانية وعشرون) راويًا لم أقف لهم -فيما وقفتُ عليه من دواوين السنة وكتب الرجال- على رواية عن علي ﷺ، ولم أجد من نصَّ على روايتهم عنه.

القسم الثاني: (أحد عشر) راويًا وُجدت لهم روايات عنه في دواوين السنة، أو نصَّ بعض أهل العلم على روايتهم عنه. وهؤلاء الأحد عشر هم محلُّ التقويم التطبيقي في هذا المبحث؛ إذ إنَّ ثمرة النظر في مدى مطابقة نفي ابن سعد للواقع الحديثي، إنَّما تتحقق فيمن وُجدت له رواية تخالف ظاهر هذا الوصف.

المطلب الأول: ضابط تقويم عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان".

المقصود من التطبيق تقويمُ مدى مطابقة إطلاق ابن سعد لعبارة "لم يرو" للواقع الحديثي؛ وعليه فإنَّ عبارة "لم يرو" تُعدُّ غيرَ مطابقةٍ إذا وُجدت رواية مسندة، صالحة للاعتبار، يروي فيها الراوي عن علي ﷺ،

فيشمل ذلك الصحيح والحسن والضعيف الذي يُؤخذ به في باب الاعتبار، كما دل عليه مسلك ابن حجر في التعامل مع العبارة –مما تقدم ذكره–، بل يدل عليه أيضًا صنيع ابن سعد، فإنَّه قد يذكر أنَّ الراوي "ممن روى عن فلان"، ثم يورد بعض روايته عنه، وينص على ضعفها وعدم سماعه من شيخه(٣٢).

وعلى هذا؛ فإنَّ مدار التقويم على وجود الرواية من عدمها، لا على صحتها، ويكفي في ذلك تحقق وجود الرواية في دائرة الاعتبار.

أمَّا الأسانيد الواهية، أو مجرد الدعوى المجردة في بعض كتب المتأخرين دون وجود رواية مسندة على الصفة المذكورة؛ فلا يُجعل شيء من ذلك ناقضًا لعبارته، لأنَّ محلَّ التقويم هو وجود الرواية في دائرة الاعتبار، لا مطلق النسبة المجردة.

وبناء على هذا الضابط؛ اقتصر الجانب التطبيقي من هذا المبحث على تتبّع مرويات الرواة الأحد عشر عن علي ﷺ، ودراستها دراسةً حديثيةً موجزةً تبيّن درجتها، ومدى صلاحيتها لمخالفة إطلاق ابن سعد، وبذلك يتبين مقدار انضباط عبارته عند التطبيق.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لعبارة "لم يرو عن فلان" عند ابن سعد – نفي الرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ أنموذجًا–

الراوي الأول: عمرو بن ميمون الأَوْدِي.

قال ابن سعد: "الطبقة الأولى من أهل الكوفة بعد أصحاب رسول الله ﷺ ممن روى عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وغيرهم"(٣٣)، ثم بعد أن فرغ من تراجمهم، قال: "ومن هذه الطبقة، ممن روى عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، ولم يرو عن علي بن أبي طالب"(٣٤)، فذكره فيهم.

(٣٢) انظر –على سبيل المثال– الطبقات لابن سعد (١١٨/٥)، (٢٣٧/٦).
(٣٣) المصدر السابق (٦/ ١٣١).
(٣٤) المصدر السابق (٦/ ١٧٢).

وهو: [ع] عمرو بن ميمون الأَوْدِي، أبو عبد الله، وأبو يحيى، مخضرم مشهور، ثقة عابد نزل الكوفة، كان وفاته في سنة أربع وسبعين وقيل: بعدها(٣٥).

ترجم له وذكر أنه روى عن علي أو حدَّث عنه جماعة من العلماء منهم: ابن عساكر(٣٦)، وابن الجوزي(٣٧)، والذهبي(٣٨) -وقال مرَّة: "حدَّث عنه"(٣٩)-، والدمشقي الصالحي(٤٠)، ولم يشر أحد منهم إلى مقالة ابن سعد، إلا ابن عساكر فإنَّه بعد أن صدَّر الترجمة بأنه روى عن جماعة من الصحابة وذكر فيهم عليًّا ﷺ، ساق روايات عن الأودي، منها ما رواه ابن سعد في الطبقات، وفي هذا السياق أورد مقالة ابن سعد التي بوَّب به، لكن من دون تعقيب عليها، مع كونه قد خالفها في صدر الترجمة مما يُشعر بعدم اعتداده بما قاله ابن سعد.

وله ثلاث روايات، كلها موقوفة على علي ﷺ(٤١)، إحداها ما أخرجه معمر بن راشد في "جامعه" الملحق بمصنف عبد الرزاق (ح ١٩٩٤٠) عن أبي إسحاق، عن عمرو، أَنَّ عَلِيًّا ﷺ ((أُتِيَ بِبِرْذَوْنٍ عَلَيْهِ صِفَةُ دِيبَاجٍ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الرِّكَابِ، وَأَخَذَ بِالسَّرْجِ زَلَّتْ يَدُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: دِيبَاجٌ(٤٢). قَالَ: وَاللهِ لَا أَرْكَبُهُ)).

(٣٥) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٧٤٦).
(٣٦) انظر: تاريخ دمشق (٤٠٦/٤٦، ٤١١).
(٣٧) انظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (١٤٦/٦).
(٣٨) انظر: تاريخ الإسلام (٨٦٩/٢)، وتذكرة الحفاظ (٥٢/١).
(٣٩) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٨/٤).
(٤٠) انظر: طبقات علماء الحديث للدمشقي الصالحي (١٣٠/١).
(٤١) الأولى: أخرجها معمر بن راشد في جامعه الملحق بمصنف عبد الرزاق (١٩٩٤٠)، والثانية: أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه"(٣٨٢١٤)، وابن حبان في "صحيحه"(٦٩١٧)، والثالثة: أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٥٤٩).
(٤٢) الديباج: فارسي معرب، وهو ما نُسج من الحرير الغليظ. انظر: النهاية لابن الأثير (٩٧/٢)، ولسان العرب (٢٠٨/٥).

الحكم على الحديث: رجاله ثقات، إلا أن أبا إسحاق السبيعي مدلس من الثالثة(٤٣)، وهو وإن كان قد سمع عمرو بن ميمون، إلا أنه لم يصرح بالسماع منه في هذا الحديث.

الخلاصة في الراوي: له رواية عن علي بن أبي طالب، موقوفة عليه، وهي ضعيفة الإسناد.

الراوي الثاني: المَعْرُور بن سُوَيْد الأَسَدي.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لعمرو بن ميمون –كما تقدم–

وهو: [ع] المَعْرُور بن سُوَيْد الأسَدي، أبو أمية الكوفي، ثقة، توفي سنة بضع وثمانين(٤٤)، ولم أقف على من تطرق لروايته عن علي ﷺ نفيًا أو إثباتًا.

وله رواية واحدة، أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٣٩١٤) من طريق أبي عوانة، عن ليث، عن علقمة بن مرثد، عن المعرور، عن علي ﷺ: ((**أَنَّهُ كَرِهَ الْحُقْنَةَ**))(٤٥).

الحكم على الحديث: ضعيف، في إسناده ليث بن أبي سُليم، وهو صدوق لكن اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فتُرك(٤٦).

الخلاصة في الراوي: وُجدت له رواية عن علي، موقوفة عليه، وهي ضعيفة الإسناد.

الراوي الثالث: الأسود بن هلال المُحَارِبي.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لعمرو بن ميمون –كما تقدم–

هو: [خ م د س] الأسود بن هلال المُحَارِبي، أبو سَلَام الكوفي، ثقة جليل مخضرم، توفي سنة أربع وثمانين(٤٧).

---

(٤٣) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٧٣٩)، وتعريف أهل التقديس (ص: ١٤٦).

(٤٤) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٩٥٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧٤/٤).

(٤٥) الحُقْنَة: إعطاء المريض الدواء من الأسفل وهي طريقة معروفة عند أهل الطب. انظر: النهاية لابن الأثير (١/ ٤١٦).

(٤٦) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٨١٧)، الكواكب النيرات: (ص: ٤٩٣-٤٩٤).

(٤٧) انظر: تقريب التهذيب (ص: ١٤٦).

وأما روايته عن علي ﷺ، فلم أقف على من تعرض لها نفيًا أو إثباتًا، ولكن ثبت عنه خروجه مع علي ﷺ، فقد أخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" (كتاب الجمعة -فيمن كان يصلي بعد العيد أربعًا - ح٥٨٠٣): بإسناده عن الأسود بن هلال قال: ((**خَرَجْتُ مَعَ عَلِيٍّ، فَلَمَّا صَلَّى الْإِمَامُ قَامَ، فَصَلَّى بَعْدَهَا أَرْبَعًا**)).

الحكم على الحديث: رجاله ثقات، وهو يدل على إدراك الأسود بن هلال عليًّا ﷺ ومعاصرته له، بل وثبت خروجه معه، فيكون السماع منه ممكنًا، كما أنَّ الأسود بن هلال ثقةٌ غير مدلس، وهو ما يقوي حمل روايته على الاتصال.

وله عن علي ثلاث روايات[٤٨]، منها ما تقدم، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (كتاب الطب -من كره إتيان الكاهن والساحر والعرَّاف-ح ٢٣٩٩١): حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الشيباني، عن جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال قال: قال علي ﷺ: ((**إِنَّ هَؤُلَاءِ الْعَرَّافِينَ كُهَّانُ الْعَجَمِ، فَمَنْ أَتَى كَاهِنًا يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ**)).

الرواية مدارها على جامع بن شداد: ثقة[٤٩]، وقد اختلف عنه من وجهين:

الأول: (عنه، عن الأسود بن هلال، عن علي) —وهي التي أخرجها ابن أبي شيبة-من طريق سليمان بن أبي سليمان الشيباني، عن جامع.

وسليمان الشيباني: ثقة[٥٠].

الثاني: (عنه، عن الأسود بن هلال، عن عبد الله بن مسعود)، أخرجها أبو داود الطيالسي في مسنده (ح٣٨٢): حدثنا المسعودي، عن جامع.

---

(٤٨) أولها ما تقدم تخرجه مما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ح ٥٨٠٣)، وثانيها ما أخرجها الطبراني في الأوسط (ح ٣٥١٤)، والصغير (ح ٤١٩)، وثالثها ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ح ٢٣٩٩١).

(٤٩) انظر: تقريب التهذيب (ص:١٩٣).

(٥٠) انظر: المصدر السابق (ص:٤٠٨).

والمسعودي: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، وهو صدوق، لكنه اختلط قبل وفاته، وضابط ذلك: أنَّ من سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط(٥١)، وأبو داود الطيالسي قد سمع منه بعد الاختلاط(٥٢).

إذن: فالراجح هو الوجه الأول(٥٣)، والحديث من وجهه الراجح صحيح.

الخلاصة في الراوي: صحت للراوي رواية عن علي ﷺ، موقوفة عليه، وثبت عنه خروجه معه.

الراوي الرابع: عبد الله بن عُتْبة بن مسعود الهذلي.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لعمرو بن ميمون –كما تقدم–

وهو: [خ م د س ق] عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، ولد على عهد النبي ﷺ، وقد وثقه العجلي وجماعة، وهو من كبار التابعين، توفي بعد سنة سبعين(٥٤)، وأما روايته عن علي ﷺ؛ فلم أقف على من تعرض لها نفيًا أو إثباتًا.

وله رواية عن علي ﷺ، أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٨٥٨٤) من طريق ناجية أبي الحسن،

---

(٥١) انظر: المصدر السابق (ص:٥٨٦).

(٥٢) انظر: الكواكب النيرات (ص ٢٨٨).

(٥٣) خلصت الدراسة إلى ترجيح الوجه الذي أخرجه ابن أبي شيبة –كما تقدم– وينبغي التنبيه إلى أن إسناد ابن أبي شيبة جاء في المطالب العالية (١١/ ٢١٧) "حدثنا الشيباني، عن أبي إسحاق، عن جامع بن شداد " فحكم محققو الكتاب بأنه منقطع، معلِّلين ذلك بعنعنة أبي إسحاق.

والذي يترجح أنَّ هذا الحكم مبنيٌّ على تصحيفٍ في الإسناد عندهم؛ إذ جاء في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (١١٤/٦): "ثنا الشيباني أبو إسحاق، عن جامع بن شداد"، فأبو إسحاق هو ذاته الشيباني، لكن محققو المطالب العالية صحَّفوا "أبو إسحاق" إلى "أبي إسحاق"، فتوهموا كونه شيخًا آخر، فأقحموا لفظة "عن" قبله، فترتَّب على ذلك الحكمُ بالانقطاع، والصواب: "حدثنا الشيباني أبو إسحاق، عن جامع بن شداد" بلا واسطة بين الشيباني وجامع، كما جاء في **المصنف لابن أبي شيبة** وفي **إتحاف الخيرة للبوصيري**. والله أعلم. وانظر: ترجمة سليمان الشيباني في تقريب التهذيب (ص: ٤٠٨).

(٥٤) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٢٥).

عن أبيه -وهو عبد الله بن عتبة-: ((**أَنَّ عَلِيًّا قَالَ فِي رَجُلٍ لَطَمَ رَجُلًا، فَقَالَ لِلْمَلْطُومِ: اقْتَصَّ**)).

الحكم على الحديث: ضعيف، في إسناده ناجية أبي الحسن، وهو: ناجية بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، مجهول الحال، لم أقف على من وثقه(٥٥).

الخلاصة في الراوي: له رواية عن علي ﷺ، موقوفة عليه، وهي ضعيفة الإسناد.

الراوي الخامس: القاضي شُريح بن الحارث.

ترجم له ابن سعد بعد الطبقة التي ترجم فيها لعمرو بن ميمون ومن معه، حيث قال: "ومن هذه الطبقة ممن روى عن عثمان، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وطلحة، والزبير، وحذيفة، وأسامة بن زيد، وخالد بن الوليد، وأبي مسعود الأنصاري، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن عمرو، وغيرهم، ولم يرو أحد منهم عن عمر، وعلي، وعبد الله شيئًا"، فذكر فيها شُريحًا القاضي(٥٦).

وهو: [بخ س] شُريح بن الحارث بن قيس الكوفي، أبو أمية النخعي القاضي، ويُعرف بقاضي المِصرين(٥٧)، مخضرم، ثقة، توفي قبل الثمانين أو بعدها(٥٨).

وممن ذكر أنَّه روى عن علي ﷺ: ابن أبي حاتم(٥٩)، وابن عساكر(٦٠)، والمزي(٦١) -وأشار إلى روايته عند النسائي في المجتبى-، وقال الذهبي: "سمع عليًّا"(٦٢)، وترجم له ابن حجر في القسم الأول من الإصابة

(٥٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٨٧/٨)، والثقات لابن حبان (٥٣٩/٧).
(٥٦) انظر: الطبقات لابن سعد (٦/ ٢١١).
(٥٧) المراد بالمِصرين: الكوفة والبصرة. انظر: الصحاح (٢/ ٨١٧).
(٥٨) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٣٤).
(٥٩) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٢/٤)
(٦٠) انظر: تاريخ دمشق (٧/٢٣).
(٦١) انظر: تهذيب الكمال (٤٣٥/١٢).
(٦٢) انظر: تاريخ الإسلام (٨٢١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠٠/٤)، والكاشف (٥٧١/٢).

وأشار إلى وجود اختلاف في صحبته، وذكر أنه روى عن علي[٦٣]، وكذلك قال في تهذيب التهذيب[٦٤].

وله أربع روايات عن علي، موقوفة عليه[٦٥]، إحداها: أخرجها الدارقطني في "سننه" (٣٧١٥)، والبيهقي في "السنن الكبير" (١٤٥٥٧) من طريق عيسى بن عاصم، عن شريح قال: ((**سَأَلَنِي عَلِيٌّ عَنِ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ، قَالَ قُلْتُ: هُوَ الْوَلِيُّ، قَالَ: لَا، بَلْ هُوَ الزَّوْجُ**)).

الحكم على الحديث: صحيح، وقال البهوتي: "إسناده جيِّد"[٦٦]، وصححه من المعاصرين الألباني وأحمد شاكر[٦٧].

الخلاصة في الراوي: ثبتت له رواية عن علي، موقوفة عليه.

الراوي السادس: مالك بن الحارث الأشْتَر.

ترجم له ابن سعد بعد الطبقة التي ترجم فيها لشريح القاضي ومن معه، حيث قال: "ومن هذه الطبقة ممن روى عن عثمان، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وطلحة، والزبير، وحذيفة، وأسامة بن زيد، وخالد بن الوليد، وأبي مسعود الأنصاري، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن عمرو، وغيرهم، ولم يرو أحد منهم عن عمر وعلي وعبد الله شيئًا"[٦٨].

وهو: [س] مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي، الملقب بالأشْتَر[٦٩]، مخضرم، ثقة، نزيل الكوفة

---

(٦٣) انظر: القسم الأول من الإصابة (٥/١٠٤).

(٦٤) انظر: تهذيب التهذيب (٢/١٦٠).

(٦٥) الأولى: أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣٣١١) وفي "السنن الكبير" (٥٤٤٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧١١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥٣٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبير" (١٥٧٤١)، والثانية: أخرجها: الدارقطني في "سننه" (٣٧١٥)، والبيهقي في "السنن الكبير" (١٤٥٥٧)، والثالثة: عبد الرزاق في "مصنفه" (٧١٧١، ٧١٧٢)، والرابعة: الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٨٦٠).

(٦٦) كشاف القناع (١١/٤٨٠).

(٦٧) انظر: إرواء الغليل (٦/ ٣٥٥)، وعمدة التفاسير (١/٢٩٣).

(٦٨) الطبقات لابن سعد (٦/ ٢١١).

(٦٩) الأشتر: المقطوع الجفن، ولقب مالك بالأشتر؛ لأنَّ رجلا ضربه في يوم اليرموك على البيضة التي كانت على

بعد شهوده اليرموك وغيرها، وقد ولَّاهُ عليٌّ مصرَ، فمات قبل أن يصل إليها سنة سبع وثلاثين(٧٠).

وممن ذكر أنَّه روى عن علي ﷺ وصَحِبَه: ابن أبي حاتم(٧١)، والدارقطني(٧٢)، وابن ماكولا(٧٣)، وابن عساكر(٧٤)، والمزي -وأشار إلى روايته عند النسائي في المجتبى-(٧٥)، وابن حجر في القسم الثالث من الإصابة(٧٦)، وكذا في تهذيب التهذيب(٧٧).

ولكن ترجم له مغلطاي وقال: "..ذكره ابن سعد في فصل من لم يرو عن علي بن أبي طالب، وعمر بن عبد الله(٧٨) شيئًا، فيُنظر قول المزي: (روى عن علي وعمر)، وصحبة الشخص لا تلزم صحة الرواية عنه"(٧٩) أهـ.

إذن: مغلطاي أومأ إلى أنَّ ابن سعد يقصد بنفي الرواية، نفي الصحة، ولذا فإنه —أي: مغلطاي-

---

رأسه، فغاصت في جبهة مالك حتى شترت عينيه، ومنذ ذلك اليوم سمي بالأشتر. انظر: فتوح الشام (١/ ٢١٥-٢١٦)، ومفاتيح العلوم (ص١١٣).

(٧٠) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٩١٤).

(٧١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٠٧/٨).

(٧٢) نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧٧/٥٦).

(٧٣) انظر: الإكمال (٨٠/١).

(٧٤) انظر: تاريخ دمشق (٣٧٣/٥٦).

(٧٥) انظر: تهذيب الكمال (١٢٦/٢٧).

(٧٦) انظر: القسم الثالث من الإصابة (٤٠٤/١٠).

(٧٧) انظر: تهذيب التهذيب (٩/٤).

(٧٨) هكذا ورد في طبعتي إكمال تهذيب الكمال: "عمر بن عبد الله" (ط الفاروق ٣٥/١١، ط العلمية ١٣٦/٦)، وهو مخالف لنص ابن سعد في الطبقات؛ إذ قال: "ولم يرو أحد منهم عن **عمر وعلي وعبد الله** شيئًا"، وليس كما جاء في إكمال تهذيب: "عمر بن عبدالله"، وسواء أكانت الصيغة هكذا في أصل النسخ الخطية لكتاب مغلطاي، أم كانت تصحيفًا في قراءة المخطوط تعاقب عليه المحققان، فالأظهر أنَّ مراد مغلطاي: "عمر وعبد الله"، لموافقته نص ابن سعد —كما تقدم- ولأن السياق يقتضيه، ولم يشر المحققان إلى هذه القضية في تحقيقيهما.

(٧٩) إكمال تهذيب الكمال (٣٥/١١).

تعقب قول المزي: "روى عن علي"، بأن قال: "لا يلزم من صحبة الشخص صحة الرواية عنه"، وهذا تنصيص من مغلطاي على القرينة التي اعتمد عليها في حمل عبارة ابن سعد على نفي صحة الرواية، وهي عدم التلازم بين صحبة الشخص وصحة الرواية عنه، ومع ما تقدم قريبًا من تحرير مراد ابن سعد بالعبارة وأنَّ المراد بها نفي الوجود حسب علمه، إلَّا أنَّه يمكن مناقشة قول مغلطاي -في هذا السياق- من وجهين:

أولًا: التعليل بأنه "لا يلزم من صحبة الشخص صحة الرواية عنه"؛ محل بحث ونظر، لأن هذه المسألة، أعني: عدم ثبوت السماع بين الراوي ومن يروي عنه بمجرد اللقيا والاجتماع -مع القول بها وهي محل خلاف(٨٠)-إنَّما يتعلق أثرها بالرواية من دون تصريح بالسماع، وأما الراوي مالك بن الحارث الأشتر، فهو ثقة، ثبَتَ تصريحه بالسماع من علي ﷺ كما سيأتي.

ثانيًا: صيغة عبارة ابن سعد، والسياق الذي وردت فيه، تضعفان الدلالة التي ذكرها مغلطاي، وذلك أنَّ ابن سعد، لم تكن عبارته: "لم يرو عن علي"، أو: "لا تصح له رواية عن علي" بل قال: "لم يرو عن علي شيئًا" ولفظة: "شيئًا" ظاهرة في دلالتها على نفي وجود رواية له عن علي ﷺ، وبعيد أن تكون بمعنى: "لم يرو عن علي شيئًا صحيحًا" إذ إنَّ حملها على هذا المعنى؛ والمقام مقام تقسيم الرواة على الاشتراك في الشيوخ؛ فيه تكلف ظاهر.

الخلاصة في الراوي أنه ثقة، مخضرم.

أما رواياته، فله رواية واحدة، أخرجها النسائي في "المجتبى" (٤٧٦٠) وفي "الكبرى" (٦٩٢٢، ٨٢٦٨) وعنه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١٤٨) من طريق أحمد بن حفص -أي: ابن عبدالله بن راشد السلمي-، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة، عن أبي حسان الأعرج، عن الأشتر أنه حدثه، أنه قال لعلي: **((إِنَّ النَّاسَ قَدْ تَفَشَّغَ(٨١) فِيهِمْ مَا يَسْمَعُونَ، فَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَدْ عَهِدَ إِلَيْكَ عَهْدًا فَحَدِّثْنَا بِهِ، قَالَ: مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَهْدًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ، غَيْرَ أَنَّ فِي**

(٨٠) انظر: شرح علل الترمذي (١/٣٥٩-٣٨٣).
(٨١) تفشَّغ: أي فَشَا الأمر وَانْتَشَرَ. انظر: النهاية لابن الأثير (٣/٤٤٨).

قِرَابِ سَيْفِي صَحِيفَةً، فَإِذَا فِيهَا: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ وَإِنَّهَا حَرَامٌ مَا بَيْنَ حَرَّتَيْهَا(٨٢)، **لَا يُقْطَعُ مِنْهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفِ بَعِيرٍ، وَلَا يُحْمَلُ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا**(٨٣) **أَوْ آوَى مُحْدِثًا**(٨٤) **فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ**(٨٥) **وَلَا عَدْلٌ**(٨٦)، **الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ**(٨٧) **يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ**(٨٨) **أَدْنَاهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ**(٨٩)، **لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ))**. هذا لفظه عند النسائي في الكبرى في الموضع الثاني، وفي البقية بألفاظ متقاربة.

الحديث صحيح، ومما يؤكد ثبوت رواية الأشتر عن علي ﷺ وسماعه منه، ما أخرجه أحمد في "مسنده" (٩٩٣): حدثنا يحيى، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد، قال: انْطَلَقْتُ أَنَا وَالْأَشْتَرُ إِلَى عَلِيٍّ فَقُلْنَا: **((هَلْ عَهِدَ إِلَيْكَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ شَيْئًا لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابِي هَذَا –فَأَخْرَجَ كِتَابًا مِنْ قِرَابِ سَيْفِهِ فَإِذَا فِيهِ: الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ بِعَهْدِهِ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَى نَفْسِهِ، أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ))**.

---

(٨٢) الحَرَّة: أرض ذات حجارة سُوْدٍ. انظر: النهاية لابن الأثر (١/ ٣٦٥).

(٨٣) الحدَث: الأمر الحادث المنكر. انظر: النهاية لابن الأثير (١/ ٣٥١).

(٨٤) المحدِث: الجاني. والمراد بقوله: "آوى محدِثًا": أي أجاره من خصمه ومنع من استيفاء القصاص منه. انظر: المجموع المغيث (١/٤١١-٤١٢)، والنهاية لابن الأثير (١/ ٣٥١).

(٨٥) الصرف: التوبة. وقيل: التطوع والنافلة. انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٢٤).

(٨٦) العدل: الفدية. وقيل الفريضة من العمل. انظر: النهاية لابن الأثير (٣/ ٢٤).

(٨٧) تتكافأ دماؤهم: أي تتساوى في أحكام القصاص والديات. انظر: النهاية لابن الأثير (٤/ ١٨٠).

(٨٨) الذمة: الأمان والعهد، والمراد أنه إذا أعطى أحد من المسلمين –وإن كان عبدا أو امرأة –أمانًا لكافر فليس لسائر المسلمين نقض عهده وأمانه. انظر: النهاية لابن الأثير (٢/١٦٨).

(٨٩) وهم يد على من سواهم: أي هم متعاونون على أعدائهم، لا يتفرقون ولا يتخاذلون، بل يعين بعضهم بعضًا، فكأن أيديهم يدٌ واحدة، وفعلهم واحدٌ. انظر: النهاية لابن الأثير (٥/ ٢٩٣).

وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٥٣٠)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (١٣٧٦٣) من طريق أحمد بن حنبل، بهذا الإسناد. وقرن أبو داود في سننه بأحمد بن حنبل، مسددَ بن مسرهد.

وأخرجه البزار في "البحر الزخار" (٧١٤)، والنسائي في "المجتبى" (٤٧٤٨)، وفي "السنن الكبير" (٦٩١٠، ٨٦٢٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٤٣، ٥٨٨٩، ٥٠٤٣) من طريق يحيى بن سعيد، به.

وأخرجه البزار في "البحر الزخار" (٧٣١)، والحاكم في "المستدرك" (٢٦٢٣)، والبيهقي في "السنن الكبير" (١٦٨١٣) من عدة طرق عن سعيد بن أبي عروبة، به.

سكت أبو داود، وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" وسكت الذهبي، ومحل الشاهد منه: قول قيس بن عباد: ((انطلقتُ أنا والأشتر، إلى علي، فقلنا..إلخ))، فالأشتر قال لعلي، وسمع منه، وروى عنه.

الحكم على الحديث: صحيح، وسعيد بن أبي عروبة –في الرواية الثانية– ثقة حافظ، له تصانيف؛ إلَّا أنه كثير التدليس وقد اختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة(٩٠).

لكن تدليسه غير مؤثر لثلاثة أمور:

الأول: الراوي عنه يحيى القطان، وهو لا يروي عن المدلِّسين من شيوخه إلا ما ثبت سماعهم له(٩١).

الثاني: أنَّه من الطبقة الثانية الذين احتمل الأئمة تدليسهم(٩٢).

الثالث: أنَّه يروي في هذا الإسناد عن قتادة، وهو من أثبت الناس فيه، وقد احتمل الأئمة عنعنة المدلس عمن أكثر عنه ولازمه(٩٣).

---

(٩٠) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٨٤).

(٩١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣٠٩/١).

(٩٢) انظر: تعريف أهل التقديس (ص: ٣١).

(٩٣) انظر: العلل الكبير للترمذي (٩٦٦)، والتمهيد لابن عبد البر (٣٥/١).

وأما اختلاطه فغير مؤثر أيضًا؛ لأنَّ الراوي عنه يحيى بن سعيد القطان، وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط(٩٤).

الخلاصة في الراوي: ثبتت له رواية مرفوعة عن علي ﷺ، ومما يُنبَّه عليه أنَّ ابن سعد مع تصريحه بأنَّ الأشتر من أصحاب علي ﷺ الملازمين له، وممن شهدوا معه مشاهده كلها؛ أدخله فيمن بوَّب لهم بقوله: "لم يرو عن علي شيئًا"(٩٥)، وهذا يدل بوضوح على أنَّ مراده نفي وجود رواية له عن علي فيما يعلم، لا نفي السماع ولا الإدراك، إذ لا يستقيم حمل عبارته على ذلك فيمن عُرفت ملازمته له.

الراوي السابع: بلال بن يحيى العَبْسي.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لمالك الأشتر –كما تقدم–

وهو: [بخ ٤] بلال بن يحيى العبسي الكوفي، صدوق، لم أقف على تاريخ وفاته، وقد جعله ابن حجر في الطبقة من الثالثة(٩٦).

وممن ترجم له وذكر أنَّه روى عن علي ﷺ: المقدسي(٩٧)، والمزي(٩٨)، والذهبي(٩٩)، وأبو زرعة(١٠٠)، وابن حجر(١٠١)، ولكن قال أبو محمد المنذري: "في سماعه من علي نظر"(١٠٢)، وقد رد ابن حجر على المنذري بقوله: "قلتُ: قد روى عن حذيفة ومات قبل علي"(١٠٣)، ومراد ابن حجر: أنَّ المنذري استبعد

(٩٤) انظر: الكواكب النيرات (ص: ١٩٦).
(٩٥) الطبقات لابن سعد (٦/ ٢١١).
(٩٦) انظر: تقريب التهذيب (ص: ١٨٠).
(٩٧) انظر: الكمال (٣/٤٤٥).
(٩٨) انظر: تهذيب الكمال (٤/٣٠٠).
(٩٩) انظر: الكاشف (٢/١٧٩)، وتذهيب تهذيب الكمال (٢/٧١).
(١٠٠) انظر: تحفة التحصيل (ص:٤٨).
(١٠١) انظر: تهذيب التهذيب (ص: ٢٥٥).
(١٠٢) تحفة التحصيل (ص:٤٨).
(١٠٣) التلخيص الحبير (٣/ ١٧٤).

إدراك بلالٍ عليًّا، فرد ابن حجر ذلك؛ بأنَّ بلالًا العبسي قد روى عن حذيفة، وقد توفي حذيفة قبل علي، فحذيفة توفي سنة ٣٦هـ(١٠٤)، وعلي توفي سنة ٤٠هـ(١٠٥) وعليه فلا وجه لاستبعاد سماعه منه.

رواياته: لم أقف له إلا على رواية واحدة، أخرجها أبو داود في "سننه" (١٧١٥)، -ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبير" (١٢٢٢٠) -حدثنا الهيثم بن خالد الجهني، نا وكيع، عن سعد بن أوس، عن بلال بن يحيى العبسي، عن علي: ((**أَنَّهُ الْتَقَطَ دِينَارًا، فَاشْتَرَى بِهِ دَقِيقًا، فَعَرَفَهُ صَاحِبُ الدَّقِيقِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ الدِّينَارَ، فَأَخَذَهُ عَلِيٌّ، فَقَطَعَ مِنْهُ قِيرَاطَيْنِ فَاشْتَرَى بِهِ لَحْمًا**)).

وابن حجر في "المطالب العالية" (١٤٧٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة -وليس في مصنفه-عن وكيع به، اللفظ لأبي داود، وفي المطالب العالية بلفظ: ((**أَنَّهُ الْتَقَطَ دِينَارًا، فَقَطَعَ مِنْهُ قِيرَاطَيْنِ، ثُمَّ أَتَى فَاطِمَةَ ~ فَقَالَ: اصْنَعِي لَنَا طَعَامًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَاهُ، فَأَتَاهُ وَمَنْ مَعَهُ، فَأَتَاهُمْ بِحَفْنَةٍ، فَلَمَّا رَآهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْكَرَهَا، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: أُلْقُطْهُ أُلْقُطْهُ، عَلَيَّ الْقِيرَاطَانِ، ضَعُوا أَيْدِيَكُمْ بِاسْمِ اللهِ**)).

سكت أبو داود، وقال البوصيري: "له شاهد"(١٠٦)، وقال البيهقي: "في متنه اختلاف، وفي أسانيده ضعف"، وقد أوضح ابن حجر مراد البيهقي، حيث قال: "إسناده حسن، وأعل البيهقي هذه الروايات لاضطرابها ولمعارضتها لأحاديث اشتراط السَّنة في التعريف(١٠٧)، لأنها أصح، قال: ويحتمل أن يكون إنَّما أباح له الأكل قبل التعريف للاضطرار"(١٠٨)، وصححه الألباني(١٠٩).

---

(١٠٤) انظر: الإصابة، القسم الأول (٤٩٦/٢).

(١٠٥) انظر: الإصابة، القسم الأول (٢٧٥/٧).

(١٠٦) إتحاف الخيرة المهرة (٣/ ٤٠٤).

(١٠٧) أي: تعريف اللقطة، كحديث أُبي بن كعب رضي الله عنه أنَّه قال: ((وجَدْتُ صُرَّةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : عَرِّفْهَا حَوْلًا...الحديث)) أخرجه البخاري في صحيحه (ح ٢٤٣٧)، ومسلم في صحيحه (ح ١٧٢٣) واللفظ للبخاري.

(١٠٨) انظر: التلخيص الحبير: (٣ / ١٦٣)، والمطالب العالية (٤٢٠/٧).

(١٠٩) انظر: صحيح سنن أبي داود (١٧١٥).

الحكم على الحديث: حسن.

الخلاصة في الراوي: ثبتت له رواية عن علي، موقوفة عليه.

الراوي الثامن: أبو عمَّار الفائشي هو عَرِيب بن حُميد.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لمالك الأشتر –كما تقدم–

وهو: [س ق] عَرِيب –بفتح أوله وكسر الراء بعدها تحتانية ثم موحدة– ابن حُميد الهَمْداني، أبو عمَّار الدُّهْنِي –بالضم ثم سكون الهاء ونون– كوفي ثقة، لم أقف على تاريخ وفاته، وقد عدَّه ابن حجر من الثالثة(١١٠).

ذكر أنَّه روى عن علي ﷺ: ابنُ أبي حاتم(١١١)، والمزي(١١٢)، والذهبي(١١٣)، وابن حجر(١١٤)، والعيني(١١٥).

رواياته: لم أقف له إلا على رواية واحدة، أخرجها الدارقطني في "سننه" (٣٧٢٧): حدثنا أبو بكر الشافعي، حدثنا محمد بن شاذان، حدثنا معلى، أخبرنا محمد بن جابر، عن أبي إسحاق، عن عريب، قال: **((قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً وَأُمَّهَا، وَقَدْ وَلَدَتَا لِي كِلْتَاهُمَا، فَمَا تَرَى؟ قَالَ: آيَةٌ تُحِلُّ، وَآيَةٌ تُحَرِّمُ، وَلَمْ أَكُنْ أَفْعَلُهُ أَنَا وَلَا أَهْلُ بَيْتِي))**.

الحكم على الحديث: ضعيف؛ لاختلاط محمد بن جابر(١١٦)، ولم يتبين هل سماع معلى منه قبل

(١١٠) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٦٧٥).
(١١١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢/٧).
(١١٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٦/٢٠).
(١١٣) انظر: تاريخ الإسلام (٩٨٠/٢)، والكاشف (٤٠٨/٣).
(١١٤) انظر: تهذيب التهذيب (٩٧/٣).
(١١٥) انظر: مغاني الأخيار (٣١٨/٢).
(١١٦) قال ابن حجر: "صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيرًا وعمي فصار يلقن". تقريب التهذيب (ص: ٨٣١).

الاختلاط أم بعده.

الخلاصة في الراوي: له رواية عن علي، موقوفة عليه، وهي ضعيفة.

الراوي التاسع: أبو راشد.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لمالك الأشتر –كما تقدم–وذكره بكنيته، فقال: "أبو راشد. قال: خطبنا عمار بن ياسر فتجوَّز في الخطبة، وقال: نهانا رسول الله ﷺ أن نطيل الخطب"(١١٧).

وترجم له ابن حبان، فقال: "أبو راشد، يروي عن: علي، وابن ياسر. روى عنه: عدي بن ثابت"(١١٨)، وقال الذهبي: "[د] أبو راشد، عن: عمار، وعنه: عدي بن ثابت"(١١٩)، وقال ابن حجر في لسان الميزان "[د] أبو راشد، عن عمار، لا يُعرف"(١٢٠)، وقال في التقريب: "[د] أبو راشد، عن عمار، مقبول"(١٢١).

ولم أقف على تاريخ وفاته وقد عدَّه ابن حجر من الطبقة الثالثة، ولم أقف على من سمَّاه.

إذن: لم يذكر أنَّه روى عن علي ﷺ إلا ابن حبان، ولم أقف على رواية له عن علي ﷺ، إلا رواية واحدة ليست عن علي ﷺ، إنَّما جاء فيها ذِكر علي ﷺ، وهي من رواية عدي بن ثابت عنه –أي عن أبي راشد–فلعلها هي التي يقصدها ابن حبان، وقد أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٤٦٢٢): حدثنا أبو الفضل الحسن بن يعقوب، ثنا يحي بن أبي طالب، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا العلاء بن صالح، عن عدي بن ثابت، عن أبي راشد قال: لما جاءت بيعة علي ﷺ إلى حذيفة ﷺ قال: ((**لَا أُبَايِعُ بَعْدَهُ إِلَّا أَصْعَرَ أَوْ أَبْتَرَ**(١٢٢))).

قال الحاكم: "هذه الأخبار الواردة في بيعة أمير المؤمنين كلها صحيحة مجمع عليها...". اهـ.

قلتُ: قد أورد الحاكم جملة من الآثار، في مقام الرد على من زعم قعود بعض الصحابة عن بيعة علي

---

(١١٧) الطبقات لابن سعد (٦/ ٢٤٠).

(١١٨) الثقات (٥/٥٧٨).

(١١٩) الكاشف (٥/٤٣).

(١٢٠) لسان الميزان (٧/٤٦٣).

(١٢١) تقريب التهذيب (ص: ١١٤٤).

(١٢٢) أصعر أبتر: معرض عن الحق ناقص. انظر: النهاية لابن الأثر (٣/ ٣١).

ﷺ، ثم صححها باعتبار مجمل وقوع الأمر -وهو البيعة- وذلك لكثرة الأخبار الدالة على وقوعها، فتصحيح الحاكم منصرف إلى أصل وقوع البيعة لكثرة شواهدها، أمَّا هذا الإسناد على وجه الخصوص، فإنَّ فيه أبا راشد، وهو مجهول الحال، إن لم يكن مجهول العين، إذ لم يرو عنه سوى عدي بن ثابت، ولم يوثقه أحد، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف.

والحديث ليس من روايته عن علي ﷺ، وإنَّما هو من روايته عن حذيفة ﷺ، وفيها ذِكرُ علي ﷺ، فلا يصح عدُّه من روايات أبي راشد عن علي ﷺ.

الخلاصة في الراوي: لم ترد رواية لأبي راشد عن علي ﷺ فيما وقفتُ عليه.

الراوي العاشر: شَبَث بن رِبْعِي.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لمالك الأشتر -كما تقدم-

وهو: [د سي] شَبَث، بفتح أوله والموحدة، ثم مثلثة، ابن رِبْعي، التميمي اليَرْبوعي، أبو عبدالقدوس، كوفي، مخضرم، كان مؤذن سَجَاح، ثم أسلم، ثم كان ممن أعان على عثمان، ثم صحب علي بن أبي طالب، ثم صار من الخوارج عليه، ثم تاب، فحضر قتل الحسين، ثم كان ممن طالب بدم الحسين مع المختار، ثم ولي شرط الكوفة، ثم حضر قتل المختار، ومات بالكوفة في حدود الثمانين(١٢٣).

وذكره البخاري في الضعفاء الصغير(١٢٤)، وأبو زرعة في أسامي الضعفاء(١٢٥).

وترجم له وذكر أنَّه روى عن علي ﷺ: ابن أبي حاتم(١٢٦)، وابن حبان(١٢٧)، والمزي(١٢٨)،

(١٢٣) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٢٩)

(١٢٤) انظر: الضعفاء الصغير (ص٧٤).

(١٢٥) انظر: أسامي الضعفاء (٢/ ٦٢٦).

(١٢٦) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٨/٤).

(١٢٧) انظر: الثقات (٣٧١/٤).

(١٢٨) انظر: تهذيب الكمال (٣٥١/١٢).

والذهبي[١٢٩]، وابن حجر[١٣٠].

ووقفتُ له على رواية واحدة عن علي ﷺ[١٣١]، أخرجها البزار في "البحر الزخار" (٨٩٤) حدثنا محمد بن المثنى قال: نا أبو عامر قال: نا عبد العزيز بن محمد، عن يزيد بن عبد الله يعني ابن الهادي، عن محمد بن كعب القُرَظي، عن شبث بن ربعي، عن علي قال: ((**قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْيٌ، فَانْطَلَقَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ حَتَّى أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: " مَا بَالُكُمَا؟" فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللهِ، شَقَّ عَلَيْنَا الْعَمَلُ فَأَرَدْنَا أَنْ تُعْطِيَنَا خَادِمًا نَتَّقِي بِهِ الْعَمَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ لَكُمَا مِنْ خُمْرِ النَّعَمِ؟ قَالَ عَلِيٌّ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: تُكَبِّرَاتٌ وَتَسْبِيحَاتٌ وَتَحْمِيدَاتٌ مِائَةٌ حِينَ تُرِيدُ أَنْ تَنَامَ فَتَبِيتَا عَلَى أَلْفِ حَسَنَةٍ، قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا فَاتَتْنِي مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا لَيْلَةَ صِفِّينَ فَإِنِّي نُسِّيتُهَا حَتَّى ذَكَرْتُهَا مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَقُلْتُهَا**)).

وأبو داود في "سننه" (٥٠٦٢) حدثنا عباس العنبري، عن عبد الملك بن عمرو – أبي عمار–به، بنحوه.

والبيهقي في "السنن الكبير" (١٠٥٨٣) من طريق عمرو بن مالك وحيوة بن شريح، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، به، بنحوه.

قال أبو بكر: "وشبث بن ربعي هذا، لا نعلمه يروي عن علي إلا هذا الحديث، ولا نعلم له طريقًا عن علي إلا هذا الطريق". وسكت أبو داود.

الحكم على الحديث: إسناده ضعيف، لضعف شبث، فقد ذكره البخاري في الضعفاء الصغير[١٣٢]،

(١٢٩) انظر: تاريخ الإسلام (٨٢٠/٢) و(٩٤١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥٠/٤)، والكاشف (٥٦١/٢).
(١٣٠) انظر: القسم الثالث من الإصابة (١٦٨/٥)، وتهذيب التهذيب (١٤٩/٢).
(١٣١) انظر: تحفة الأشراف (٣٨٢/٧).
(١٣٢) انظر: الضعفاء الصغير (ص٧٤).

وأبو زرعة في أسامي الضعفاء[١٣٣]، والراوي عنه محمد بن كعب، متكلم في سماعه منه، وذكر البخاري أنه لا يُعرف لمحمد بن كعب سماعٌ من شبث[١٣٤]، والحديث ضعفه الألباني[١٣٥].

الخلاصة في الراوي: له رواية عن علي، مرفوعة، وهي ضعيفة لم تثبت.

الراوي الحادي عشر: المُسَيَّب بن نَجَبة بن ربيعة.

ترجم له ابن سعد في سياق ترجمته لمالك الأشتر –كما تقدم–

وهو: [ت] المُسَيَّب بن نَجَبة، بفتح النون والجيم والموحدة، كوفي مخضرم، مقبول، قتل سنة خمس وستين[١٣٦].

وترجم له وذكر أنه روى عن علي ﷺ: ابن ماكولا[١٣٧]، وابن عساكر –ونص على صحبته عليًّا وسماعه منه–[١٣٨]، والمزي[١٣٩]، والذهبي[١٤٠]–ونص على صحبته عليًّا وسماعه منه–، وابن حجر[١٤١].

وله أربع روايات فيما وقفت عليه[١٤٢]، إحداها ما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (كتاب الفتن– من كره الخروج في الفتنة وتعوَّذ منها– ح ٣٨٤٠٦): حدثنا معاوية بن هشام قال: حدثنا سفيان، عن سلمة

---

(١٣٣) انظر: أسامي الضعفاء (٢/ ٦٢٦).
(١٣٤) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٤٤٦).
(١٣٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١١/ ٥٠٨).
(١٣٦) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٩٤٤).
(١٣٧) انظر: الإكمال (١/٥٠١).
(١٣٨) انظر: تاريخ دمشق (١٣/١٦٣).
(١٣٩) انظر: تهذيب الكمال (٢٧/٥٨٨).
(١٤٠) انظر: تاريخ الإسلام (٢/٧٢٠)، وانظر: الكاشف (٤/٢٨٩).
(١٤١) انظر: القسم الثالث من الإصابة (١٠/٤٤٧)، تهذيب التهذيب (٤/٨١).
(١٤٢) الأولى: أخرجها الترمذي في "سننه" (٣٧٨٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٠٦١) والحاكم في "المستدرك" (٤٩٢٩). والثانية: أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه": (٣٨٤٠٦). والثالثة: أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٧٩٩، ٢٨٠٠). والرابعة: أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٢١٩٨).

بن كُهَيل، عن أبي إدريس(١٤٣)، عن المسيب بن نَجَبَة، عن علي: ((**مَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ الزَّمَانَ فَلَا يَطْعَنْ بِرُمْحٍ، وَلَا يَضْرِبْ بِسَيْفٍ، وَلَا يَرْمِ بِحَجَرٍ، وَاصْبِرُوا فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ**)).

الحكم على الحديث: ضعيف؛ لأن في إسناده معاوية بن هشام، وهو "صدوق يهم"(١٤٤)، ولضعف المسيب بن نَجَبَة، إلا أنَّ ضعفه ليس بشديد، فالإسناد صالح للاعتبار، ولذا فإن هذا الضعف غير مؤثر في كون هذه الرواية صالحة لنقض عبارة ابن سعد "لم يرو"، إذ إنَّ ابن سعد نفسه قد ذكر رجالًا في طبقة من روى عن علي، مع كونه أخبر أن روايتهم منكرة(١٤٥)، فلا يشترط لمخالفة عبارة ابن سعد أن يكون الراوي ثقة، بل يكفي وجود الرواية في دائرة الاعتبار.

الخلاصة في الراوي: له رواية عن علي، موقوفة عليه، وهي ضعيفة الإسناد.

(١٤٣) اسمه سوَّار، قال ابن حجر: صدوق يتشيع. انظر: تقريب التهذيب (ص: ١١٠٦).

(١٤٤) انظر: المصدر السابق (ص: ٩٥٦).

(١٤٥) انظر: الطبقات لابن سعد (٦/٢٤١، ٢٤٥).

النتائج:

١. تبيَّن بالاستقراء لصيغ عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان" وسياقاتها وتصرفاته في كتابه الطبقات الكبرى، أنَّ مراده بها نفي وجود رواية للراوي عن ذلك الشيخ بحسب ما بلغه ووقف عليه، لا نفي السماع ولا الإدراك، ولا الحكم على صحة الرواية أو ضعفها.

٢. كشفت الدراسة عن تباين مسالك العلماء في التعامل مع هذه العبارة؛ فمنهم من حملها على نفي السماع أو الإدراك، ومنهم من ردَّها بمجرد وجود رواية، ومنهم من أوردها مع ما يخالفها دون تعقيب، وأرجح هذه المسالك حملها على نفي وجود الرواية بحسب علم ابن سعد.

٣. دلَّ على هذا المعنى جملة من القرائن المنهجية في صنيع ابن سعد، من أبرزها: تفريقه بين نفي الرواية ونفي السماع ونفي الإدراك، وورود النفي مع إثبات الإدراك أو الملازمة، ووضع الراوي في طبقة "ممن روى عن فلان" مع التنصيص على عدم سماعه منه، واقتران العبارة أحيانًا بلفظة "شيئًا"، وعدم إيراد رواية للمترجم له عن الشيخ الذي نفى الرواية عنه.

٤. أظهر التطبيق العملي على نفي الرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ أنَّ عبارة ابن سعد لا تطَّرد مطابقةً للواقع الاستقرائي للروايات؛ إذ بلغ عدد من قال عنهم: "لم يرووا عن علي" (٣٩) راوياً، تبيَّن أنَّ (٢٨) راويًا لم يُعثر لهم على رواية عنه، ولم يُنص على روايتهم عنه، في حين أنَّ (١١) راوياً وُجدت لهم روايات عنه، أو نُصَّ على روايتهم عنه، وهو ما يدل على أنَّ نفي ابن سعد وافق الواقع في الجملة دون الاطراد التام، ولا يقدح ذلك في مكانته العلمية ولا في قيمة كتابه؛ إذ إنما أخبر بما بلغه ووقف عليه، مع سعة مادته واتساع جمعه.

٥. تبيَّن أنَّ الروايات التي وردت لهؤلاء (١١) راويًا ليست على درجة واحدة من حيث القبول والرد؛ فمنها ما هو صحيح أو حسن الإسناد، ومنها ما هو ضعيف الإسناد.

٦. اتضح أنَّ السياق الغالب لاستعمال هذه العبارة في كتاب الطبقات الكبرى هو سياق التبويبات وتقسيم الطبقات، لا التراجم الفردية، مما يدل على أنَّ لها وظيفة تنظيمية في ترتيب الرواة بحسب

مراتب الاشتراك في الشيوخ، لا وظيفة نقدية في تقويم الروايات، أمَّا دلالتها فهي واحدة في جميع سياقاتها عند ابن سعد، ولا يظهر من صنيعه ما يدل على اختلاف المراد باختلاف السياق.

٧. خلصت الدراسة إلى أنَّ عبارة ابن سعد "لم يرو عن فلان" لا يُعوَّل عليها استقلالًا في تقرير الاتصال والانقطاع، بل تُعدُّ قرينة تُضمُّ إلى غيرها من القرائن الحديثية، ويُردُّ أمرها إلى الاستقراء وسبر المرويات.

٨. أكَّدت الدراسة أنَّ الجمع بين التأصيل الدلالي والتطبيق الحديثي ضرورة منهجية في دراسة العبارات الاصطلاحية عند المتقدمين، وأنَّ الاقتصار على أحد الجانبين يؤدي إلى نتائج ناقصة.

التوصيات:

١. العناية بتحرير دلالات العبارات الاصطلاحية عند المتقدمين قبل تنزيلها على مسائل الاتصال والانقطاع.

٢. التأكيد على أنَّ كتب الطبقات –مع أهميتها البالغة– لا تُغني عن الرجوع إلى دواوين السنة وكتب التخريج والنقد عند دراسة مسائل الرواية والسماع والاتصال.

٣. الدعوة إلى دراسة العبارات الأخرى الواردة في كتاب الطبقات الكبرى التي لم تُدرس دراسةً مستقلة، ومن أبرزها: عبارات نفي السماع؛ وذلك بجمع الرواة الذين نفى ابن سعد سماعهم من غيرهم، ودراسة حال كل راوٍ منهم في ضوء أقوال النقاد وسبر المرويات.

فهرس المراجع

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم، ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م

٣. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي— بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

٤. أسامي الضعفاء، وهو جزء من كتاب: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، دراسة وتحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، وأصل الكتاب: رسالة دكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، بإشراف د. الحسيني عبد المجيد هاشم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢ م

٥. الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق أحمد طنطاوي جوهري مسدد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين، أبي عبد الله، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد -أبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م، وتحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى:

١٢٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ.

٨. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م

٩. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى: ٢٥٦ هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة: الأولى،١٤٤٠ هـ -٢٠١٩م

١٠. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.

١١. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، تحقيق عبد الله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة بدون، التاريخ بدون.

١٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٣. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٤. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، بدون تاريخ الطبعة.

١٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

١٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧ هـ

١٧. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م.

١٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج، يسوف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٩. الثقات، لأبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.

٢٠. الجرح والتعديل، لأبي محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، التاريخ: بدون.

٢١. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ)، مكتبة المعارف، الرياض -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م.

٢٣. سنن الترمذي، لأبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة

عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥ م.

٢٤. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٤ م

٢٥. السنن الكبير، لأبي بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م

٢٦. السنن الكبير، لأبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م

٢٧. السنن-سنن أبي داود، لأبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة: بدون، التاريخ: بدون.

٢٨. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٩. شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، درا الملاح للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م.

٣٠. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري

المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

٣١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م

٣٢. صحيح سنن أبي داود، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠ هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٣. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ -١٩٩٠م.

٣٤. علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، حققه: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٥. علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، لأبي ياسر، محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: ١٤٢٧هـ)، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٣٦. فتوح الشام، لأبي عبد الله، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، الواقدي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٧. الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى: ٢٥٦ هـ)، تحقيق أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.

٣٨. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة: بدون، تاريخ

النشر: بدون.

٣٩. الكواكب النيرات لأبي البركات، محمد بن أحمد المعروف بـ "ابن الكيال" (المتوفى: ٩٢٩هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٤٠. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٤١. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ), تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

٤٢. المجتبى من السنن، وهي: السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، الطبعة: بدون، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤ م

٤٤. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

٤٥. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ — ١٩٩٠م.

٤٦. مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود (المتوفى:٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر — مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٩م.

٤٧. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث — دمشق، الطبعة: الأولى،

١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٤٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م

٤٩. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٥٠. المُصَنَّف، لأبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (المتوفى: ٢٣٥ هـ) دار القبلة، المحقق: محمد عوامة، الطبعة بدون، التاريخ بدون.

٥١. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، كان تحقيقه في (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، نسقه د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٢. المعجم الأوسط، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين — القاهرة، الطبعة: بدون، ١٤١٥هـ — ١٩٥٩م.

٥٣. المعجم الكبير، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية — القاهرة، الطبعة: الثانية، التاريخ بدون.

٥٤. مفاتيح العلوم، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، البلخي الخوارزمي (المتوفى: ٣٨٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية، التاريخ: بدون.

٥٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات، مجد الدين، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي -محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: بدون، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

٥٦. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

٥٧. منهج كتابة التاريخ الإسلامي، للدكتور محمد بن صامل السلمي، دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨هـ

٥٨. الإمام ابن سعد ومنهجه في الجرح والتعديل من خلال كتابه "الطبقات الكبرى"، لسمر يعن الله القحطاني، جامعة الأزهر، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ٢٠٢٠م، العدد: ٣٦، الإصدار: ٨.

٥٩. ابن سعد منهجه وموارده في كتابه الطبقات الكبرى، للدكتور محمد بن صالح السامرائي، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م.

٦٠. فتح الباري بشرح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة: السلفية الأولى، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

٦١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي الخير، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٢. طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٣. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى:

٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦٤. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٦٥. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٦٦. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٦٧. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي (المتوفى: ٧٤٢ هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيّمة، بومباي، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٦٨. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٦٩. عمدة التفاسير عن الحافظ ابن كثير، مختصر تفسير القرآن العظيم، لأحمد شاكر، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧٠. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٧١. كشاف القناع عن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١ هـ)، تحقيق وتخريج

وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، (١٤٢١ - ١٤٢٩ هـ) = (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م).

٧٢. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٣. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، الطبعة: بدون، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٧٤. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١ هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م

٧٥. المعجم الصغير (الروض الداني)، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت – دار عمار، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٧٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، التاريخ: ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٧٧. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبي موسى، (المتوفى: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، دار المدني، جدة، الطبعة: الأولى، جـ١: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، جـ٢–٣: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٧٨. الكمال في أسماء الرجال، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، (المتوفى: ٦٠٠هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

٧٩. صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه

وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٨٠. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، دار الجيل، بيروت (مصورة عن الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤هـ)، الطبعة: بدون.